

تأثير التطورات العلمية الحديثة على الشخصية القانونية

The Impact of Modern Scientific Developments on Legal Personality

د. عياد حنان *

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

Ayadhanane2025@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

تاريخ قبول المقال: 07-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 21-01-2026

الملخص: تبرز هذه الورقة البحثية التأثير العميق للتطورات العلمية الحديثة على مفهوم الشخصية القانونية، لا سيما مع بروز الكيانات الذكية الافتراضية مثل الروبونات فائقة الذكاء. فهذه التطورات لم تعد مجرد تقدم تقني، بل أصبحت تمس مباشرة الأسس القانونية التقليدية، حيث تطرح تساؤلات حول مدى إمكانية منح هذه الكيانات حقوقًا وواجبات مشابهة للشخصيات القانونية التقليدية. ومن هنا، يبرز أهمية توسيع نطاق الاعتراف القانوني للشخصية القانونية ليشمل هذه الكيانات، مع وضع الضمانات اللازمة لحماية المجتمع من أي تأثيرات سلبية محتملة قد تنجم عن عملها أو قراراتها، بما يضمن توازنًا بين التقدم التكنولوجي والمبادئ القانونية الراسخة. كما أن هذه التحولات العلمية تستلزم تحديث النصوص القانونية بشكل عاجل لتحديد حقوق وواجبات الشخصيات الافتراضية، سواء على صعيد المسؤولية المدنية أو الحقوق المالية أو القانونية الأخرى، بما يضمن تكامل النظام القانوني واستيعاب التقدم التكنولوجي دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للشخصية القانونية. وتشير الورقة إلى ضرورة وضع إطار تشريعي واضح للاعتراف بالشخصية الافتراضية، يوازن بين الابتكار التكنولوجي والحماية القانونية، ويؤسس لنظام قانوني مستقبلي قادر على مواجهة التحديات العلمية الحديثة، بما يتيح استيعاب الكيانات الذكية بشكل مسؤول وآمن ضمن منظومة القانون.

الكلمات المفتاحية: الشخصية القانونية، التطورات العلمية، التقدم التكنولوجي.

Abstract: This research paper highlights the profound impact of modern scientific developments on the concept of legal personality, particularly with the emergence of virtual intelligent entities such as advanced robots. These developments are no longer merely technological progress but directly challenge traditional legal foundations, raising questions about the possibility of granting these entities rights and obligations similar to those of traditional legal persons. Hence, the importance of expanding the legal recognition of legal personality to include such entities becomes evident, while implementing the necessary safeguards to protect society from any potential negative effects arising from their actions or decisions, ensuring a balance between technological advancement and established legal principles.

Furthermore, these scientific transformations necessitate the urgent updating of legal texts to define the rights and duties of virtual legal entities, whether in terms of civil liability, financial rights, or other legal obligations, ensuring the coherence of the legal system and accommodating technological progress without undermining the fundamental principles of legal personality. The paper also emphasizes the need to establish a clear legislative framework for recognizing virtual legal personality, balancing technological innovation with legal protection, and laying the foundation for a future legal system capable of addressing modern scientific challenges, responsibly and safely integrating intelligent entities into the legal framework.

Keywords: Legal personality, scientific developments, technological advancement.

1- المقدمة:

مع تزايد التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأسس القانونية التقليدية التي تحدد مفهوم الشخصية القانونية، حيث كانت في السابق تقتصر على الشخص الطبيعي (الإنسان) والشخص الاعتباري (المعنوي)، بما يضمن تنظيم الحقوق والواجبات وتحمل الالتزامات بشكل واضح.¹ غير أن التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات فائقة الذكاء والكيانات الذكية الافتراضية قد أحدث تغييرات جوهرية تتجاوز نطاق الاستخدامات التقنية لتصبح قضاياها ذات طبيعة قانونية واجتماعية مباشرة، تثير تساؤلات حول مدى إمكانية منح هذه الكيانات حقوقاً وواجبات مشابهة للشخصيات القانونية التقليدية، وكيفية تحميلها المسؤولية عند ارتكاب أفعال ضارة أو مخالفة للقواعد القانونية.

ويعكس موقف الفقه والقضاء المقارن تنوع الرؤى حول هذا الموضوع؛ فالبعض من الفقهاء يرى إمكانية توسيع نطاق الشخصية القانونية ليشمل الكيانات الذكية الافتراضية، معتبرين أن تطور العلوم يستلزم تكيف القانون مع المستجدات التقنية لضمان استمرار فعالية النظام القانوني، بينما يرى آخرون أن منح مثل هذه الكيانات شخصية قانونية قد يخل بالمبادئ الأساسية للتقنين التقليدي ويخلق ثغرات في المسؤولية القانونية. أما القضاء المقارن فقد بدأ يتعامل مع بعض المسائل العملية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من خلال فرض المسؤولية على المالك أو المصنّع، أو على الكيان البشري الذي يتحكم في النظام الذكي، مع دراسة إمكانية الاعتراف ببعض الحقوق الافتراضية للكائنات الذكية المتقدمة، دون منحها الشخصية القانونية الكاملة.²

وفي ضوء هذا الواقع، يبرز أهمية توسيع نطاق الاعتراف القانوني للشخصية القانونية ليشمل الكيانات الذكية الافتراضية، مع وضع الضمانات والإجراءات القانونية اللازمة لحماية المجتمع من أي تأثيرات سلبية محتملة. كما أن إدماج هذه الكيانات في الإطار القانوني يستلزم تحديث النصوص القانونية لتحديد حقوقها وواجباتها بدقة، سواء على صعيد المسؤولية المدنية أو الحقوق المالية أو الالتزامات القانونية الأخرى، بما يضمن تكامل النظام القانوني واستيعاب التطورات التكنولوجية دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للشخصية القانونية.

¹ بشير بن عابد، الشخصية المعنوية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص ص 346-358

² زوبر حمادي، إضفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مع أم ضد، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص،

ويصبح من الضروري وضع إطار تشريعي واضح ينظم الاعتراف بالشخصيات الافتراضية، يوازن بين الابتكار التكنولوجي والحماية القانونية، ويؤسس لنظام قانوني مستقبلي قادر على مواجهة التحديات العلمية الحديثة، مع ضمان التعامل مع الكيانات الذكية بمسؤولية وأمان داخل منظومة القانون³.

هذا التحول في فهم الشخصية القانونية يعكس الطبيعة الديناميكية للقوانين في مواجهة التقدم العلمي، ويستدعي التفكير في حلول عملية لتحديد المسؤولية القانونية للروبوتات والكيانات الذكية عند وقوع الأضرار، وتنظيم حقوقها المالية والتعاقدية، بما يحقق استمرارية المبادئ القانونية الأساسية ويواكب الثورة التكنولوجية في المجتمع الحديث.

الامر الذي يطرح إشكالية: كيف يمكن إعادة النظر في مفهوم الشخصية القانونية التقليدية؟ وما مدى إمكانية توسيع نطاق الاعتراف القانوني ليشمل هذه الكيانات، مع ضمان تحديد حقوقها وواجباتها، وتحملها المسؤولية القانونية، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للشخصية القانونية، مع مراعاة التجارب الفقهية والقضاء المقارن في هذا المجال؟

2- إعادة النظر في مفهوم الشخصية القانونية التقليدية

يشكل البحث في تعديل مفهوم الشخصية القانونية التقليدية مدخلاً ضرورياً لفهم التحديات التي فرضتها التطورات العلمية المتسارعة على البنية القانونية القائمة. فالمفهوم الكلاسيكي للشخصية القانونية، المبني على التمييز بين الشخص الطبيعي باعتباره الأصل، والشخص الاعتباري بوصفه كياناً مُنح الشخصية لأغراض تنظيمية، بات اليوم أمام اختبار جديد نتيجة بروز كيانات ذكية قادرة على التأثير في الواقع القانوني. وهذا التحول يدفع إلى إعادة النظر في المعايير التي تُمنح بموجبها الشخصية القانونية، وتحديد ما إذا كانت هذه الأسس ما تزال كافية لاستيعاب المستجدات. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المحور حدود الشخصية القانونية التقليدية بين الإنسان والشخص الاعتباري، ثم يستعرض تأثير التطورات العلمية الحديثة على الأسس التقليدية للشخصية القانونية، بما يمهد لفهم طبيعة التحديثات المطلوبة في ضوء المتغيرات المعاصرة.

1.2- حدود الشخصية القانونية التقليدية بين الإنسان والشخص الاعتباري

يشير مفهوم الشخصية القانونية التقليدية إلى القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ضمن إطار قانوني منظم، وقد استقر الفقه والقانون عبر قرون على حصر هذه الشخصية في فئتين أساسيتين هما: الشخص الطبيعي، أي الإنسان، والشخص الاعتباري، وهو كل كيان يُنشئه القانون ويمنحه شخصية مستقلة مثل الشركات والجمعيات والمؤسسات. ورغم بساطة هذا التقسيم في ظاهره، إلا أنه يُخفي خلفه

³ - عبد الكريم ظلام، الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي: ضرورة أم مغالاة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2025، ص ص 209-227.

مجموعة من الحدود والمبررات التي تفسّر سبب قصر الشخصية القانونية على هذين النموذجين دون غيرهما.

فالشخص الطبيعي اكتسب الشخصية القانونية بمجرد ولادته، باعتباره كائنًا حيًا يتمتع بإرادة واعية ومسؤولية أخلاقية، وهذه السمات جعلت القانون يعترف له تلقائيًا بحقوق أصيلة وواجبات لازمة. وفي المقابل، ظهر الشخص الاعتباري استجابة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية، حيث اقتضت مصلحة المجتمع خلق كيانات مستقلة عن الأشخاص الطبيعيين، قادرة على ممارسة نشاط اقتصادي أو اجتماعي بصفة مستقرة ودائمة. ومع ذلك، فإن الاعتراف بالشخص الاعتباري مرهون دائمًا بإرادة المشرّع، ولا يتحقق إلا بموجب نص قانوني يمنحه هذه الشخصية ويحدد حدودها بدقة.

وتبرز حدود الشخصية القانونية التقليدية أساسًا في أن هذين النوعين—الطبيعي والاعتباري—يقومان على مفهوم الإرادة الواعية التي تُعد شرطًا جوهريًا لتحمل المسؤولية القانونية. فالإنسان يمتلك إرادة ذاتية حقيقية، بينما الشخص الاعتباري يتصرف عبر ممثليه الذين يعبرون عن إرادته القانونية. غير أن هذا الإطار التقليدي يواجه قيودًا واضحة في ظل التطورات العلمية الحديثة، إذ أن الكيانات الذكية الجديدة—وخاصة الأنظمة والروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي—لا تنتمي لأي من النموذجين، فهي ليست بشرًا لتتمتع بإرادة أكيدة، ولا هي كيانات يخلقها القانون صراحةً ويمنحها شخصية قانونية مستقلة. وقد أدى ذلك إلى بروز تساؤلات حول مدى كفاية النموذج التقليدي، وإلى أي مدى يمكن أن تستوعبه التطورات الجذرية في بنية الفاعلين داخل المجتمع الحديث. فالمفهوم القديم للشخصية القانونية لا يزال محصورًا ضمن إطار بيولوجي أو تنظيمي محدد، ما يجعل قدرته على التعايش مع الكيانات الجديدة موضع نقاش واسع. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحليل هذه الحدود بعمق من أجل فهم التحولات القادمة، وتقدير ما إذا كان النظام القانوني قادرًا على تطوير مفهوم الشخصية القانونية بما يستجيب لمتطلبات العصر دون الإخلال بثوابته الأساسية.

2.2- تأثير التطورات العلمية الحديثة على الأسس التقليدية للشخصية القانونية

أدى التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع خلال العقود الأخيرة إلى إعادة طرح مجموعة من الأسئلة العميقة حول مدى صمود الأسس التقليدية للشخصية القانونية أمام التحولات الجديدة. فالنموذج القانوني الكلاسيكي بُني على أساس أن الفاعل القانوني، سواء كان طبيعيًا أم اعتباريًا، يمتلك إرادة يمكن التعرف إليها ومحاسبتها⁴، وأنه قادر على إدراك النتائج القانونية لأفعاله. إلا أن بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة والروبوتات ذاتية التشغيل غير هذا التصور بدرجات كبيرة، بعدما أصبحت هذه الأنظمة قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، وتحليل البيانات، والتفاعل مع البشر بصورة تُشبه إلى حد بعيد السلوك

⁴ - زوبر حمادي، مرجع سابق، ص 34-44.

العقلاني الذي يميز الكيانات القانونية التقليدية. هذا الوضع المستجد خلق تحديًا حقيقيًا للمفاهيم القانونية القائمة، التي لم تُصمَّم أساسًا للتعامل مع "فاعلين" لا يمتلكون وجودًا بيولوجيًا ولا إرادة بمعناها الإنساني، ولكنهم مع ذلك قادرون على إنتاج آثار قانونية وعملية في الواقع.

وقد بدأت آثار هذا التطور تظهر بوضوح في مجالات متعددة، مثل الطب، والمواصلات، وإدارة الأعمال، والخدمات المالية، حيث أصبحت الأنظمة الذكية تُباشر أعمالًا كانت حكرًا على الإنسان. إضافةً إلى ذلك، ساهمت تقنيات التعلم الآلي والتعلم العميق في تعزيز قدرة هذه الأنظمة على اتخاذ قرارات لا يمكن التنبؤ بها بالكامل، مما أدى إلى صعوبة تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنتج عن أدائها. فهل تتحمل الشركة المصنعة المسؤولية؟ أم المستخدم؟ أم المبرمج؟ أم ينبغي إسناد مسؤولية مستقلة إلى النظام الذكي ذاته؟ هذه الإشكالات أظهرت محدودية الفلسفة التقليدية للشخصية القانونية، لأنها لا تستوعب بسهولة فاعلاً غير بشري قد ينتج آثارًا قانونية دون تدخل مباشر من الإنسان.

كما أن هذه التطورات فرضت ضغوطًا كبيرة على الأنظمة القانونية لإعادة النظر في مفاهيمها الأساسية. ففي أوروبا مثلاً، ظهرت توصيات داخل البرلمان الأوروبي تدعو إلى التفكير في منح الروبوتات فائقة الذكاء "شخصية إلكترونية" محدودة، بهدف تحديد المسؤولية القانونية بشكل أوضح. في المقابل، رفضت اتجاهات قانونية أخرى هذا التوجّه، مؤكدة أن منح الشخصية القانونية لكيانات غير بشرية قد يخلق فراغًا تشريعيًا ويهدد مبدأ المساءلة. أما في بعض الأنظمة الآسيوية، فقد اتّجه المشرّع إلى تنظيم عمل الروبوتات بشكل أدق، دون منحها أي شكل من أشكال الشخصية، مكتفياً بإلزام الشركات المصنعة بوضع آليات سلامة وتدابير مسؤولية تكنولوجية، وهو ما يُظهر اختلافاً عميقاً بين النظم القانونية بشأن كيفية التعامل مع هذا التطور⁵.

ومع ذلك، يتفق معظم الفقه المقارن على ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه الكيانات الذكية، سواء اعترف القانون لها بشخصية مستقلة أم لم يعترف. فالقضية لم تعد تتمثل في منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية كاملة، وإنما في إيجاد إطار قانوني قادر على ضبط العلاقة بين الإنسان والتقنيات المتقدمة، وتحديد المسؤوليات والواجبات بوضوح، وتجنب الفراغ التشريعي الذي قد ينجم عن استمرار اعتماد الأسس التقليدية دون أي تطوير. بهذه الخلفية، يتضح أن تأثير التطورات العلمية الحديثة تجاوز مجرد تعديل جزئي في القواعد القانونية، ليصل إلى مساءلة الجذور الفلسفية لمفهوم الشخصية القانونية ذاته، وفتح الباب أمام إعادة بناء هذا المفهوم بما يواكب عصر التكنولوجيا الذكية دون التفريط في ثوابت النظام القانوني.

⁵ - مريم شريف، مرجع سابق، ص ص 241-260.

3- توسيع نطاق الاعتراف القانوني للكيانات الذكية

أصبحت مسألة توسيع نطاق الاعتراف القانوني للكيانات الذكية من أبرز القضايا التي تستقطب اهتمام الفقه والقانون في مختلف الأنظمة المقارنة، وذلك في ظل التطور المتسارع لقدرات الذكاء الاصطناعي والروبوتات المستقلة. فقد تجاوزت هذه الكيانات دور الأدوات التقليدية لتصبح عنصراً فاعلاً في اتخاذ القرار وتنفيذه، مما جعل استمرار حصر الشخصية القانونية في صورتها التقليدية موضع تساؤل. ومع تزايد احتمالات تسبب هذه الأنظمة في أضرار أو إبرامها أفعالاً تولد آثاراً قانونية، ظهرت الحاجة إلى التفكير في شكل جديد من الاعتراف القانوني، يهدف بالأساس إلى ضبط المسؤولية ومنع الفراغ التشريعي.

وتكشف القوانين المقارنة عن اتجاهات مختلفة حيال هذه الفكرة، إذ يميل بعضها إلى البحث في إمكانية منح الكيانات الذكية نوعاً من الشخصية القانونية المحدودة، يُقصد منها ليس مساواتها بالإنسان أو الشخص الاعتباري، وإنما توفير إطار يسمح بإسناد المسؤولية إليها في حالات معينة يصعب فيها تحديد الفاعل البشري المباشر. هذا التوجه يجد مبرره في قدرة الذكاء الاصطناعي على التصرف باستقلال نسبي، وفي تعقيد العلاقة بين المصنّعين والمستخدمين والمبرمجين، ما يجعل تحميل المسؤولية لأحدهم دون أساس واضح أمراً غير دقيق من منظور العدالة القانونية⁶.

وفي المقابل، تتجه تشريعات أخرى إلى التشديد على حصر الشخصية القانونية في الكيانات المعترف بها تاريخياً، أي الإنسان والأشخاص الاعتبارية التقليدية، وترفض منح الذكاء الاصطناعي أي شخصية مستقلة. ويستند هذا الاتجاه إلى مخاوف تتعلق بإمكانية التلاعب بالمسؤولية أو الحد من مساءلة الشركات المصنّعة، فضلاً عن التخوف من المساس بالبنية الفلسفية للقانون التي تقوم على ارتباط الشخصية القانونية بالإرادة البشرية. ويرى هذا التيار أن تطوير قواعد المسؤولية والالتزامات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحقق الحماية القانونية اللازمة دون الحاجة إلى توسيع نطاق الشخصية القانونية⁷.

⁶- زوبر حمادي، إضفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 34-44.

⁷- يشير هذا الاتجاه القانوني إلى موقف متحفظ حيال منح الكيانات الذكية، مثل الروبوتات أو أنظمة الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية المستقلة. فالتشريعات التي تتبنى هذا الموقف تؤكد أن نطاق الشخصية القانونية يجب أن يظل محصوراً بالكيانات المعترف بها تاريخياً، أي الإنسان الطبيعي والأشخاص الاعتبارية التقليدية مثل الشركات والجمعيات. ويستند هذا الموقف إلى عدة اعتبارات، أبرزها المخاوف من التلاعب بمسألة المسؤولية القانونية، أو محاولة الحد من مساءلة الشركات المطورة لهذه الأنظمة، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بالبنية الفلسفية والقانونية التي تربط الشخصية القانونية بالإرادة الإنسانية وقدرة الشخص على تحمل الحقوق والالتزامات. ويؤكد هذا التيار أن حماية المجتمع وضمان مساءلة الفاعلين يمكن تحقيقها من خلال تطوير قواعد واضحة للمسؤولية

وبين هذين الاتجاهين، يبرز موقف ثالث أكثر توازنًا، يقوم على ضرورة تطوير قواعد قانونية خاصة بالكيانات الذكية دون منحها شخصية قانونية كاملة أو مستقلة. ويركّز هذا الاتجاه على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحديد آليات للمسؤولية تتلاءم مع مستوى استقلاله، ومعالجة الفجوات القانونية التي قد تنشأ عن سلوكه. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا في القوانين المقارنة بأن الواقع القانوني لا يمكنه تجاهل الأدوار الجديدة التي باتت تلعبها الأنظمة الذكية، وأن الوضع الراهن يتطلب تحديثًا تشريعيًا يحافظ على ثبات القواعد القانونية دون أن يغفل مستجدات العصر.

وهكذا، يظهر بوضوح أن القوانين المقارنة لا تزال في مرحلة تقييم مستمرة، تتأرجح بين الحذر والانفتاح، لكنها تتفق على أمر واحد: أن التطور التكنولوجي يفرض ضرورة إيجاد أدوات قانونية جديدة قادرة على ضبط العلاقة بين الإنسان والكيانات الذكية، سواء من خلال توسيع نطاق الشخصية القانونية أو من خلال ابتكار صيغ بديلة للمساءلة والتنظيم.

1.3- تنظيم حقوق وواجبات الكيانات الذكية والمسؤولية القانونية المترتبة عليها

أدى التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي والروبوتات ذاتية التشغيل إلى ظهور كيانات ذكية قادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذ إجراءات تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمع. ومع هذه المستجدات أصبح من الضروري التفكير في كيفية تنظيم حقوق وواجبات هذه الكيانات، وتحديد المسؤولية القانونية المترتبة على أفعالها. فحتى في حالة عدم منحها شخصية قانونية كاملة، فإن سلوكها قد ينتج عنه آثار قانونية تتطلب إيجاد آليات لضمان المسؤولية والمساءلة. ومن هنا، يظهر الدور الأساسي للقوانين المقارنة في تقديم نماذج وإرشادات لكيفية التعامل مع هذه الكيانات ضمن أطر قانونية دقيقة، دون المساس بالمبادئ الأساسية للشخصية القانونية التقليدية⁸.

تركز هذه الإطار القانوني على ضمان التزامات واضحة للمصنّعين والمبرمجين والمستخدمين، بحيث يتحمل كل طرف مسؤولية محددة تجاه الأضرار أو المخاطر التي قد تنجم عن تشغيل الكيانات الذكية. ويشمل ذلك وضع معايير للسلامة، ومراقبة عمل الأنظمة، وضوابط لحماية البيانات الشخصية والحقوق الفردية، بما يخلق توازنًا بين الابتكار التكنولوجي وحماية المجتمع. كما تهدف هذه القواعد إلى توفير

والالتزامات المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي، دون الحاجة إلى توسيع نطاق الشخصية القانونية أو منح الكيانات الافتراضية استقلالية قانونية كاملة، بما يحافظ على التوازن بين الابتكار التكنولوجي والضوابط القانونية التقليدية.

أنظر - عباس مصطفى عباس، الشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي بين الاعتراف والإنكار، المجلة القانونية، المجلد 18، عدد 3، 2023.

⁸ - سعود وسيلة، الذكاء الاصطناعي وتحديات الممارسة الأخلاقية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 1-13.

ضمانات تمنع استغلال الأنظمة الذكية بشكل يؤدي إلى الإضرار بالآخرين، مع التأكيد على أن الإنسان يبقى الطرف المسؤول الأخير عن أي فعل قانوني أو ضرر ناتج عن هذه الأنظمة.

وتبرز المسؤولية القانونية للكيانات الذكية في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولاً، المسؤولية المباشرة التي يمكن أن تتحملها الكيانات نفسها عند تصرفها وفق برمجة محددة تسبب ضرراً واضحاً. وثانياً، المسؤولية المترتبة على المطورين والمصنعين، إذ تقع عليهم مسؤولية ضمان جودة البرمجيات والتقنيات والالتزام بمعايير السلامة. وثالثاً، المسؤولية المتعلقة بالمستخدم النهائي أو الجهة المشغلة، والتي تتضمن مراقبة عمل الكيانات الذكية والتدخل عند حدوث أي خلل أو انحراف عن الأهداف القانونية والتنشغيلية المحددة. ويهدف هذا التوزيع إلى منع الفراغ القانوني الذي قد ينشأ نتيجة تصرفات الكيانات الذكية، وضمان تحميل الأطراف البشرية المسؤولية عند الحاجة.

من جهة أخرى، يشدد الفقه المقارن على ضرورة تحديث النصوص القانونية بحيث تتوافق مع مستوى تطور الذكاء الاصطناعي، مع إدراج أحكام واضحة للحقوق والواجبات المترتبة على الكيانات الذكية، حتى لو لم تُمنح شخصية قانونية مستقلة. وهذا يتضمن إنشاء آليات للمساءلة والمراقبة، وتحديد نطاق عمل هذه الأنظمة، ووضع حدود واضحة لما يمكن للكيانات الذكية القيام به دون تدخل بشري. كما يُعتبر هذا التنظيم ضرورياً لحماية المجتمع من أي أضرار محتملة، ولضمان استمرار فعالية النظام القانوني في مواجهة التغيرات التكنولوجية المتسارعة.

ومع أن هناك إمكانات كبيرة للذكاء الاصطناعي في أداء المهام، إلا أن منح الشخصية القانونية لا يعني منح حقوق الإنسان كاملة، بل الهدف من هذه الشخصية القانونية المقترحة هو تحديد المسؤول عن أي ضرر قد ينجم عن تصرفاته. فالاعتراف بالذكاء الاصطناعي كشخص طبيعي يحمل حقوقاً والتزامات مثل الإنسان يمثل إشكالية، لأنه لا يمتلك ذمة مالية مستقلة، ولا القدرة على ممارسة الحقوق والالتزامات القانونية بنفسه، بل يتم التحكم فيه وإدارته من قبل أشخاص طبيعيين يتحملون المسؤولية القانونية.

وبالتالي، فإن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي كوسيلة لتسهيل التعويض عن الأضرار لا يبدو فكرة مفيدة أو عملية، ما دامت الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى السمات الجوهرية للشخص الطبيعي أو الاعتباري، ولا يمتلك القدرة على تحمل الالتزامات المالية أو القانونية بشكل مستقل. ومن هنا يظهر أن أي استخدام للشخصية القانونية في هذا السياق يجب أن يكون مقيداً ومحددًا، بحيث يكون الهدف منه تنظيم المسؤولية القانونية على الأشخاص الذين يتحكمون في هذه الأنظمة، دون منح الذكاء الاصطناعي حقوقاً أو التزامات تتعلق بالاستقلالية المالية أو القانونية.

وبالتالي، فإنّ تنظيم حقوق وواجبات الكيانات الذكية والمسؤولية القانونية المترتبة عليها يمثل خطوة محورية لضمان التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق والمبادئ القانونية الأساسية، ويعد شرطاً أساسياً لاستيعاب الذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية الحديثة بطريقة آمنة وفعالة.

2.3- التجارب الفقهية والقضاء المقارن في الاعتراف بالشخصيات الافتراضية

على مستوى القضاء والممارسة القانونية المقارنة، ظهرت توجهات عملية تتعامل مع فكرة الكيانات الافتراضية، على الرغم من أنها لم تمنح هذه الكيانات الشخصية القانونية الكاملة التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص الاعتباريون التقليديون. في أوروبا، على سبيل المثال، اقترح بعض فقهاء القانون المدني مفهوم -الوكلاء غير البشر-⁹ (non-human agents)، حيث يُنظر إلى بعض الروبوتات أو أنظمة الذكاء الاصطناعي باعتبارها كيانات قانونية خاصة، إلا أن المسؤولية القانونية غالباً ما تقع على الإنسان المشغل أو المالك. وقد اقترحت في هذا السياق تشريعات تهدف إلى تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار الروبوت كـ "نائب إلكتروني" أو كيان قانوني مشتق، مع وضع ضوابط واضحة تحدد حقوقه والتزاماته، بما يتيح تكيف النظام القانوني التقليدي مع المستجدات التكنولوجية دون المساس بالمبادئ القانونية الأساسية¹⁰.

وقد تناول بعض الفقه فكرة النائب الإنساني - (Human Agent) - وهي آلية تتيح للإنسان أن يمثل الكيان الذكي قانونياً، بحيث يتصرف الروبوت أو النظام الافتراضي كممثل إلكتروني لصاحبه البشري أو مشغله، وتكون جميع الآثار القانونية لأفعال الروبوت محمولة على الإنسان المسؤول عنه، لا على الروبوت نفسه كشخص قانوني مستقل. ويُعد هذا النموذج وسيلة فعالة لتجنب الفراغ القانوني الناتج عن ظهور كيانات غير تقليدية، وضمان أن تبقى المسؤولية القانونية مرتبطة بالبشر، مع السماح للأنظمة الذكية بأداء أدوار محددة ضمن إطار قانوني واضح.

⁹ - يشير مصطلح الوكلاء غير البشر إلى الكيانات أو الأنظمة التكنولوجية—مثل الروبوتات أو برامج الذكاء الاصطناعي المستقلة—التي تقوم بأفعال قانونية أو ذات تأثير قانوني، لكنها لا تملك الشخصية القانونية الكاملة كالإنسان أو الكيان الاعتباري. يُنظر إليها في الفقه القانوني كوسيط قانوني أو وكيل إلكتروني ينفذ مهامًا محددة نيابة عن الإنسان أو المؤسسة التي تتحكم فيه، مع بقاء المسؤولية القانونية على الإنسان المشرف أو المالك.

¹⁰ - فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد: الشخص الافتراضي والروبوت، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص ص 213-227.

فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار التي قد تنتج عن تصرفات الكيانات الافتراضية، ظهر - مفهوم الوكالة التقنية (technical agency) -¹¹ الذي يربط بين أفعال الروبوت والمكون البشري، سواء كان مطوراً أو مالكا. ووفق هذا الإطار، يمكن تحميل الإنسان المسؤولية عن أي ضرر ينجم عن تصرفات الروبوت، مع احتمال أن تُمنح الكيانات الافتراضية جزئياً بعض المسؤوليات في المستقبل إذا كانت تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وهو ما يعكس محاولة التوفيق بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية للأفراد¹².

وعلى الرغم من بعض التجارب القضائية، لم توجد حتى الآن محاكم تمنح الروبوتات أو الكيانات الافتراضية شخصية قانونية كاملة كالكيانات التقليدية، لكن ثمة دراسات قضائية وتجريبية تناولت إمكانية استخدام نماذج قانونية بديلة، مثل مفهوم "النائب الإلكتروني" لبعض البرامج المستقلة في القضاء الأمريكي، دون أن يتم الاعتراف بها كشخص قانوني كامل. هذه التجارب تعكس محاولة القانون لمواكبة التطور التكنولوجي مع الحفاظ على سلامة النظام القانوني، ومنع أي فراغ قد يؤدي إلى إخلال بالحقوق أو المسؤوليات التقليدية.

4- الخاتمة:

تُظهر الدراسة أن التطورات العلمية الحديثة، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات فائقة الذكاء، تشكل تحدياً حقيقياً للمفاهيم القانونية التقليدية المتعلقة بالشخصية القانونية. فالمفهوم التقليدي للشخصية القانونية، الذي كان يقتصر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، أصبح غير كافٍ لمواجهة الكيانات الافتراضية القادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذ أفعال ذات تأثير قانوني.

ومن هنا، تظهر الحاجة الملحة إلى تحديث النصوص القانونية وتكييف النظام القانوني ليوافق التطورات التكنولوجية، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشخصية القانونية، وضمان حماية الحقوق والمسؤوليات للأفراد والمجتمع على حد سواء. ويؤكد البحث على أن الاعتراف القانوني الجزئي للكيانات الافتراضية يجب أن يركز على تحديد المسؤولية القانونية للبشر المشرفين عليها، دون منحها استقلالية مالية أو شخصية قانونية كاملة، لضمان التوازن بين الابتكار وحماية النظام القانوني.

- وضع نصوص قانونية واضحة تحدد حقوق وواجبات الكيانات الذكية، مع تحديد نطاق مسؤوليتها وحدود تدخل الإنسان في أعمالها.

¹¹ - يشير مفهوم الوكالة التقنية إلى إطار قانوني يربط بين تصرفات الأنظمة الذكية أو الروبوتات والإنسان المسؤول عنها، سواء كان مطوراً أو مالكا أو مشغلاً. الفكرة الأساسية هي أنه رغم قدرة الكيانات الافتراضية على اتخاذ قرارات أو تنفيذ أعمال قد تؤدي إلى نتائج قانونية، فإن هذه الكيانات لا تمتلك الشخصية القانونية الكاملة أو القدرة على تحمل المسؤولية القانونية بشكل مستقل.

¹² - محمد علي فرح محمد علي، المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي؛ التحديات والتحويلات القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة- مصر، طبعة 2025، ص21.

- التأكيد على أن المسؤولية القانونية تبقى على المالك أو المطور أو المشغل البشري، خصوصاً عند وقوع أضرار أو انتهاكات قانونية ناتجة عن تصرفات الأنظمة الذكية.
- تشكيل فرق تضم خبراء في القانون، والتقنية، والأخلاقيات، لدراسة تطوير الأطر القانونية الخاصة بالذكاء الاصطناعي وتقديم توصيات عملية لتشريعات مستجيبة للتطورات العلمية.
- وضع آليات متابعة وتقييم مستمرة لأداء الكيانات الافتراضية، لضمان الالتزام بالقواعد القانونية والحد من أي آثار سلبية محتملة على الأفراد أو المجتمع.

5- قائمة المصادر والمراجع:

- محمد علي فرح محمد علي، المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي؛ التحديات والتحولات القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة- مصر، طبعة 2025
- بشير بن عابد، الشخصية المعنوية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص ص 358-346
- زوبر حمادي، إضفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مع أم ضد، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص، سبتمبر 2025، ص ص 44-34
- عبد الكريم ظلام، الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي: ضرورة أم مغالاة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2025، ص ص 227-209.
- سعود وسيلة، الذكاء الاصطناعي وتحديات الممارسة الأخلاقية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص ص 13-1.
- فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد: الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص ص 227-213.
- عباس مصطفى عباس، الشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي بين الاعتراف والإنكار، المجلة القانونية، المجلد 18، عدد 3، 2023.